CD/PV.908
31 July 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد فولكر هايتزبرغ (ألمانيا)

(A) GE.02-63308 071102 081102

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٠٨ لمؤتمر نزع السلاح وأرحب بكم جميعاً بعد عودتكم من عطلتكم الصيفية. ولديَّ ستة متحدثين مدرجين على القائمة حتى الآن: المتحدث الأول هو السيد هانز - جواشيم داير، سفير ألمانيا، من لجنة الحكومة الاتحادية لنزع السلاح ومراقبة التسلح.

السيد داير (ألمانيا): السيد الرئيس، السيد الأمين العام، حضرات المندوبين الموقرين، سيداتي وسادتي، إنه لمن دواعي سروري وفخري أن أكون هنا وأن أشاطركم بعض آراء الحكومة الألمانية بشأن المسألة المتعلقة بمعرفة الوضع الحالي لمراقبة التسلّح ونزع السلاح وعدم الانتشار. واسمحوا لي وأنا أتناول هذا الموضوع أن أتوسع فيه بقدر يتجاوز قليلاً ولاية هذا المؤتمر.

لقد تغير باستمرار محور تركيز مراقبة التسلح على مدى ما يزيد الآن على عقد من الزمن بسبب تغير الأوضاع الإطارية. فبعد أن كان التركيز منصباً على تحسين الأمن من خلال توازن القوى ومنع سباق التسلح وتأمين الاستقرار في فترات الأزمات بين الكتل العسكرية التي تجابه بعضها بعضاً، تحول الآن نحو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومراقبة التسلح، وهما موضوعان يتصلان بإدارة النزاعات المحلية.

وعلاوة على هذا التغير المستمر، جعلتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروعة، التي كانت بمثابة صدمة مباغتة وقوية، ندرك البعد العالمي الجديد للتهديد الإرهابي وعلاقته الواضحة بانتشار أسلحة الدمار الشامل وإلهاب النزاعات المحلية.

ونتيجة لذلك، تخضع مراقبة التسلح ونزع السلاح لعملية إعادة تقييم مستمرة وللتكيف مع التحديات الجديدة ومع تغير الأوضاع الإطارية. وإذا كانت عمليات تحديد الأسلحة، ونسب القوة بين الأحلاف أو البلدان فرادى، والردع المتبادل، وتأمين الاستقرار في فترات الأزمات قضايا، لم تفقد أهميتها بعد، فإن منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، بما في ذلك نظم حمل كل منها، وبخاصة منع وصولها إلى أيادي أطراف فاعلة غير تابعة للدولة، قد أصبح الآن فيما يبدو أكثر التحديات شدة.

وفيما يتعلق بإدارة مسألة تحديد الأسلحة، هناك أساساً عقبتان تعترضان إحراز التقدم في الوقت الحاضر.

والعقبة الأولى تتمثل في الجدل الدائر حول مقدار ما يمكن التوصل إليه عن طريق المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف، على أساس ما ينبغي التصدي له، ربما بطريقة متزامنة، باتخاذ خطوات على الصعيد الوطني. وما من شك في أن عملية التفاوض والتوصل حتى إلى اتفاقية متعددة الأطراف - ناهيك عن اتفاقية عالمية - وتأمين تنفيذها الموثوق بعد ذلك، هي عملية طويلة ومضنية ولن تصل نتائجها قط إلى حد الكمال. بيد أن النقطة المهمة هي معرفة ما إذا كنا إجمالاً في وضع أفضل في ظل هذه النتائج غير الكاملة أو بدونها. فحتى

العملية نفسها، أي عملية الحوار والتفاوض في حد ذاتهما، يمكن أن تقلل بالفعل من خطر إتاحة حرية العمل التي يمكـــن أن، تتوفر في غياب هذه العملية للإرهابيين في ميدان لا يخضع لمراقبة التسلح. وينبغي بطبيعة الحال موازنة ذلك مع لا يخضع لمراقبة التسلح. وينبغي بطبيعة الحال موازنة ذلك مع خطر الشعور الزائف بالأمن، ولكن هناك بالتأكيد فرقاً كبيراً في رأيي بين إحراز نتائج لا تصل إلى حد الكمال والتوصل إلى نتائج خاطئة أو ذات مفعول عكسي. وهل هناك سبب لأن يكون وضع التحالف ضد الإرهاب، وهو تحالف ينبغي من الناحية المثالية أن يكون عالمياً قدر الإمكان، أفضل بدون التصدي لأخطر أدوات الإرهاب بنفس الطريقة المتعددة الأطراف؟ ويبدو لي أن الحل البديهي هو الجمع بين الإجراءات المتعددة الأطراف والإجراءات الوطنية.

أما العقبة الأخرى التي تقف في طريق التقدم فهي الأسلوب التقليدي المتمثل في الربط بين مسائل تتفاوت درجـــة نضجها أو أولويتها بالنسبة لكل طرف من الأطراف المتفاوضة. ومع كل الاحترام الواجب لمبدأ الأخذ والعطاء، فإن أسلوب الربط هذا يؤدي حتماً إلى التباطؤ والجمود حتى عندما يكون من المحتمل تحقيق نتائج إيجابية. وينـــبغي في هذا المجال أيضاً تبني النهج الإجمالي وتقرير ما إذا كان التقدم الجزئي أفضل من عدم إحراز أي تقدم على الإطلاق أم لا.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز النظام الراهن لعدم الانتشار. وتحقيقاً لذلك، ينبغي لنا فعل كل ما بوسعنا لتعزيز الصكوك القائمة المتعددة الأطراف. ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد محاولة تحسين المعايير العالمية لآليات تنفيذ هذه الصكوك وتحسين أدوات التحقق منها. ولا ينبغي استبعاد وضع صكوك جديدة متعددة الأطراف لتحقيق هذا الغرض متى كان ذلك ضروريا وملائماً.

ولا ينفصـــل عدم الانتشار النووي عن نزع السلاح النووي. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجز الزاوية لعـــدم الانتشـــار النووي. كما أنها أساس نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي لأنها تشكل الالتزام القانوني الـــرسمي للدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق هذا الغرض. هذا فضلاً عن أن معاهدة عدم الانتشار قد وثَقت الصـــلة بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. فكل هدف من هدفي المعاهدة مرتبط بالآخر ولا يمكن تحقيق أي منهما على حساب الآخر بل ينبغي تحقيقهما معاً. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى المفاوضات في إطار مؤتمر نـــزع السلاح بشأن التوصل إلى معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من النبائط النووية مسألة ذات أولوية عليا.

ونحن متفائلون تفاؤلاً حذراً، بأنه يمكن، خلال العملية الجارية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، إحراز تقدم كبير في اتجاه تنفيذ معاهدة عدم الانتشار من جانب المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عام ٢٠٠٥. ولا تزال الخطـــوات العملية الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠،

والـــتي اعتمدت بتوافق الآراء، تمثل علامات إرشادية ذات صلة بالنسبة للجهود المنتظمة والمتدرجة الواجب بذلها لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

ولا تكف ألمانيا عن الدعوة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار انضماماً عالمياً. ولا تزال جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة مدعوة للقيام بذلك.

ولكـــن التركـــيز على عدم الانتشار وخطر الإرهاب النووي لا يعني انعدام أهمية الاستقرار والعلاقات الاســـتراتيجية بـــين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعاهدة التي تم التوقيع عليها بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من جانب الرئيس بوش والرئيس بوتين في موسكو في ٢٤ أيار/مايو من هذا العام، لخفض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي يمكن وزعها لأغراض التشغيل إلى ما لا يزيد على ٢ ٢٠٠ رأس بحلول عام ٢٠١٢، باعتبارها خطوة رئيسية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الترسانات النووية إزالة كاملة.

ولا تزال مسألة إدراج الترسانات دون الاستراتيجية في اتفاقيات تحديد الأسلحة النووية قائمة. ذلك أن الترسانات دون الاستراتيجية لم تكن مشمولة حتى الآن إلا بالمبادرة الرئاسية المتخذة في مجال الأسلحة النووية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وخفض الأسلحة النووية دون الاستراتيجية بأعداد كبيرة وبطريقة شفافة وقابلة للتحقق لن يكون ذا أهمية جوهرية للأمن الأوروبي فحسب، بل وسيقلل أيضا من خطر تخزينها ونقلها ومما يمكن أن ينشأ من محاولات إرهابية للتحكم في هذه النبائط دون الاستراتيجية.

ومما يثير الهلع ما صدر مؤخراً من تقارير عن الجهود التي يبذلها إرهابيون سعياً إلى الحصول على وسائل نشـــر المـــواد الإشعاعية بالتفجير لصنع ما يسمى "القنبلة القذرة". ولا ينبغي لهذا المؤتمر أن يتجاهل هذا الجانب الجديـــد من مشكلة قديمة. ولذلك فقد اقترحت ألمانيا، في إطار رئاستها للمؤتمر، إعادة النظر في قضية الأسلحة الإشعاعية. وإذ نضع في اعتبارنا أن المساعي السابقة لاعتماد اتفاقية لم تكلل بالنجاح، فإننا لا ننوي الشروع من جديد في إجراء مداولات على أساس مشروع مر عليه أكثر من عشر سنوات. وما نراه ملائماً مع ذلك هو قيام المؤتمر بمناقشة مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى والنظر فيها من جميع النواحي.

وقـــد سجلت عملية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نطاق عالمي المزيد من التقدم؛ وألمانيا على ثقة من أن الانطلاقة الجديدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستكفل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً ومتوازناً. ونتـــيجة لذلك، فإن المعايير المشتركة لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني ستقلل إلى حد بعيد خطر انتشار مواد الأســـلحة الكيميائـــية إلى أطراف فاعلة غير تابعة للدول. ومما سيعزز الأمن الدولي إلى حد أكبر تدمير مخزونات

الأسلحة الكيميائية القائمة بشكل مستمر وفي الوقت المناسب. وتقدم ألمانيا، في إطار تعاونها مع روسيا في مجال نزع السلاح، إسهامات كبيرة جديرة بأن يقتدى بها في دعم المشاريع ذات الصلة.

وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سيكون استئناف المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجـــية والتكسينية بنداً رئيسياً آخر مدرجاً في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولم تألُ ألمانيا جهداً في العمل لوضع وثيقة ختامية أساسية للحفاظ على العملية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجـــية. وينـــبغي للجميع الانضمام إلى هذه الجهود كي يحقق المؤتمر نتائج إيجابية ويعتمد نصاً تؤيده جميع الأطـــراف الرئيسية الفاعلة ومجموعات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ذلك أن الفشل هذه المرة سيكون معناه انتكاسة جدية للاتفاقية ذاتها.

وثمة حاجة ملحة إلى صك متعدد الأطراف لكبح انتشار القذائف. وقد تم في الماضي القريب وضع عدة نهـــج لتناول هذه المسألة المهمة. وأيدت ألمانيا بقوة هي وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، فكرة وضع مدونة دولية لقواعـــد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونعتبر المدونة الدولية لقواعد السلوك أكثر المبادرات موضوعية وتقدمـــاً في هذا الميدان مع عدم استبعاد مبادرات أكثر طموحاً مثل الاقتراح الروسي الذي يدعو إلى إنشاء نظام رقابـــة عالمي. وبعد مشاركة البلدان المهتمة على نطاق واسع في المؤتمرين اللذين عقدا في باريس في شباط/فبراير الماضـــي وفي مدريد في حزيران/يونيه الماضي، يحدونا الأمل في أن تكون هناك مشاركة عالمية لوضع هذا الصك الملزم سياسياً. كما شاركت ألمانيا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف والتابع للأمم المتحدة.

وفي رأيـــنا أن مسألة تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي هي قضية مهمة وينبغي للمؤتمر أن يتصدى لها بإجراء مناقشات موضوعية بشأنها. ذلك أن أسلحة الدمار الشامل في الفضاء هي الوحيدة التي كانت موضع اتفاق حتى الآن. وبما أن هذه المسألة معقدة، فربما كان من المفيد التصدي لها على أساس تناول مختلف القطاعات قطاعاً تلـــو الآخـــر بدلاً من تبني نهج شامل إزاءها ويتعين انتظار نتيجة هذه المناقشات، خاصة لمعالجة هذه القضية في المستقبل.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام البرية تمثل مشكلة إنســـانية خطيرة، لاسيما أثناء المنازعات الإقليمية وبعدها. إذ إنه برغم جميع العمليات التي نفذت بنجاح لإزالة الألغام والتي ينبغي الترحيب بها، لا تزال الألغام البرية تقتل الناس عشوائياً. وتعتبر اتفاقية أوتاوا خطوة مهمة لإزالة الألغـــام المضادة للأفراد إزالة تامة. ومما يشكل نجاحاً مشجعا لإرساء المعايير في مجال القانون الدولي الإنساني هو توقـــيع ١٢٥ دولة وتصديق ١٧ دولة أخرى على هذه الاتفاقية. وقد كرست الحكومة الاتحادية جهودها لإزالة جمـــيع الألغـــام الـــبرية التي تهدد السكان المدنيين ولن تقلل جهودها في هذا الميدان. ونحن من ثم على استعداد لاستضافة مؤتمر استعراض اتفاقية أوتاوا في ألمانيا في عام ٢٠٠٤.

ولا تـــزال معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تتسم بالأهمية وتحتفظ بطابعها النموذجي بالنسبة لمنع نشوب المنازعات وتحقيق الاستقرار وذلك بالرغم من أنها نشأت من المواجهة التي كانت قائمة في الماضي بين الكتلتين. ومن منظور تاريخي، أسهم تحديد الأسلحة التقليدية بشكل حاسم – لاسيما من خلال صكوك معاهدة القـــوات المســـلحة التقليدية في أوروبا – في تحقيق الاستقرار في أوروبا ومن ثم في التغلب على الحرب الباردة. ولذلك نرحب بالإخطار الذي صدر عن روسيا في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالامتثال للتقييدات الجانبية الواردة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي تم تكييفها.

وبعد هذه اللمحة العامة، أود أن أختتم كلمتي بالعودة إلى جدول أعمال هذا المؤتمر.

إن حالـــة الجمود الراهنة في مجال نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وخفض المـــواد الانشـــطارية وضـــمانات الأمن السلبية هي حالة تدعو إلى الأسف. ولجميع المجالات الأربعة صلة قوية بالموضـــوع، ويـــبدو ممكناً ومستحباً إحراز تقدم، وإن يكن خطوة خطوة. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن العضوية المحـــدودة في هذا المحفل الدولي الوحيد للتفاوض على نزع السلاح تَحمِلّ أسرة الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن إحراز تقدم على صعيد نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي للمؤتمر أن يسهم في حل المشاكل الـــتي نواجههـــا اليوم. ودعوني أكرر ما قلته وهو أن ألمانيا لن تألو جهداً في هذا الصدد كما أنها سترحب بكل مبادرة يمكن تفضي إلى الخروج من حالة الجمود هذه في عمل المؤتمر.

الرئـــيس: أشكر السفير على بيانه، وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي، السفير دمبري من الجزائر.

الســـيد دمبري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، منذ بضعة أسابيع، وعلى وجه التحديد خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، اجتمعت مجموعة من خمسة سفراء تمثل بلادهم في مؤتمر نزع السلاح وفود من مناطق جغرافية مختلفة، لبحث سبل ووسائل تمكين محفلنا هذا من الخروج من المأزق الذي يواجهه منذ عـــدة أشهر. وبدافع النوايا الطيبة والصداقة البحتة التي تجمعهم، قام هؤلاء السفراء بوضع ورقة غير رسمية تماماً طرحت فيها بعض الآراء ذات الصلة بالمسائل الأساسية المدرجة في جدول الأعمال لتكون بمثابة مشروع لبرنامج عمـــل. وتم تعمـــيم هـــذه الورقة منذ ذلك الحين؛ وقد أبديت عليها تعليقات وخضعت لمجموعة من التقييمات المخـــتلفة. وهـــذا بلا شك أفضل ما كان يمكن أن تحظى به مبادرة جماعية ونزيهة تماماً لا غرض آخر لها سوى العودة إلى الحوار في هذه المرحلة الحاسمة من حياة مؤتمر نزع السلاح.

وقـــد منحتني هذه المجموعة من السفراء اليوم شرف التحدث باسمهم – وهو ما أفعله بصفتي الأول بين متســـاوين – لإلقاء الضوء على مسعى يمكن أن يشجع استئناف عملنا، وهو مسعى يبدو للأسف صعباً صعوبة البحث عن الكأس المقدسة التي سعى إليها البطل بارزيفال عند شاعركم وولفرام فون ايشينباخ.

ومـــا ينبغي لنا وضعه في الاعتبار أولاً هو أن هذه المبادرة تندرج في إطار جهودنا المتواصلة التي بذلناها طوال السنوات الأخيرة والتي تمخضت عن طرح عدة اقتراحات علينا. فهذا المشروع ليس مشروعاً منفصلاً بأي حال من الأحوال، بل هو مشروع يرتبط ارتباطاً واضحاً بجميع الاقتراحات السابقة لأنه ثمرة عملية إيجابية تحققت من خلال التوليف بين هذه المقترحات، وهي العملية الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا في التوصل إلى فهم أفضل وفي إلقـــاء الضـــوء على وضعنا وفي ترجمة توقعاتنا واهتماماتنا، أي أنها – باختصار – العملية الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا في تحديد نص وروح ما ينبغي أن يشكل الإطار المقبل لعملنا.

وما ينبغي وضعه في الاعتبار ثانياً هو أنه لا يمكن الادعـــاء بأن هذه المبـــادرة تطرح نصـــاً نهائيـــاً أو نصـــاً – وأؤكـــد ذلك – يخضع لأية شروط محددة. فالنص الجاري تعميمه يحتاج بطبيعته إلى تصحيح وتعديل وتكملة من جانب جميع الوفود ليتبلور في نهاية الأمر وتدخل عليه تعديلات موضوعية ورسمية تحوله إلى نص يختاره الجميع ويكون لصالح الجميع.

وقـــد اتبعـــنا النهج المنطقي بمواصلة الاتصالات والتماس التفسيرات وباشرنا عملنا بصدد المشروع، في الـــبداية، معكـــم سيدي الرئيس وقد أنيطت بكم مهمة صعبة تتمثل في إدارة مؤتمرنا في هذا الوقت بالذات وفي توجيه سفينتنا التي تتقدم بشكل مشجع نحو الآفاق الزرقاء للإبداع الجماعي. وقد عبرّتم عن مشاعركم لنا وقدمتم لنا بعض النصائح وأبديتم تعليقاتكم على الآراء التي تبلورت، ولا بد لنا أن نمضي قدماً الآن في هذا الاتجاه.

وقد تلقت مجموعة السفراء الخمسة منذ ذلك الحين اقتراحات خطية مفيدة جداً بشأن التعديلات. وتأمل المجموعة في أن تكتسب عملية التصحيح والتعديل هذه أكبر قدر من الزخم خلال الأيام العشرة القادمة لاتخاذ قرار بشـــأن نص معدل ومنقح للمشروع التمهيدي الأول وتعميمه على جميع الأعضاء قبل نهاية هذا الشهر، أي قبل نهاية آب/أغسطس. وفي هذا الصدد، نود الحصول على مساهمات خطية لإدراجها في النص المنقح.

الرئـــيس: أشـــكر السفير على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للمتحدثة التالية ممثلة اليابان السفير إينوغوشي.

الســـيدة إينوغوشي (اليابان): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سروري بعودتكـــم بكـــامل العافية بعد فترة راحة دامت لمدة شهر. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن وفد بلدي يعتزم تقديم

دعمـــه وتعاونـــه الكاملين لكم أثناء فترة ولايتكم. وأود أيضاً أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للسيد سرغاي أوردزونيكيدزي، الأمين العام للمؤتمر، ولأمانة المؤتمر، على دعمهما ومساعدتهما في هذه المرحلة البالغة الأهمية.

إن مؤتمـــر نـــزع السلاح لا يزال يواجه طريقاً مسدوداً. ولا بد أن تتواصل جهودنا لإخراجه من هذا المأزق. وكان السفير جافيتس من الولايات المتحدة الأمريكية قد شجع جميع الأعضاء، في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة الأخيرة، على التركيز بوضوح على هذا التحدي خلال العطلة. ومن الضروري، كما قال، أن يكون هناك التزام لا يعرف الكل في هذا الصدد.

ولقد علم المؤتمر لتوه من السيد دمبري، سفير الجزائر، بالمبادرة التي اتخذها السفراء الخمسة الموقرون.

إن هـــذه المبادرة تتيح لنا فرصة تاريخية للشروع في أعمال موضوعية بشأن القضايا الأربع الرئيسية التي تتســـم بأهمية قصوى لعدد كبير من الدول الأعضاء، ألا وهي: ضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي حين أن الوفد الياباني على استعداد للمشاركة بنشاط في المداولات التي ستدور بشأن القضايا الأخرى الثلاث، فإنه يعتبر أن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يتسم بأهمية جوهرية. إذ تعتقد اليابان أن هذه المعاهدة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار النووي وأن تشكل لبنة أساسية من لبنات نزع السلاح النووي. وإن اليابان تواقة إلى الشروع في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة التي طال انتظارنا لها.

ومـــن السمات المهمة لهذه المبادرة أن مصدرها مجموعة إقليمية من القوى المتوسطة والشديدة الاهتمام بنزع السلاح والتي تنتمي إلى عدة مناطق. وهذه المجموعة هي في وضع أفضل لتحديد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح حيث تندرج في إطارها مصالح مختلفة. ومما لا يقل أهمية عن ذلك الزخم الذي ولدته القوتـــان العظمـــتان. فالاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أيار/مايو ٢٠٠٢ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إجراء تخفيضات استراتيجية في عدد الرؤوس الحربية الهجومية قد هيأ جواً مؤاتياً في المؤتمر أيضاً. فخـــلال الجـــزء الثاني من الدورة الراهنة للمؤتمر، تقاربت بالفعل المواقف المختلفة لجميع البلدان الرئيسية بشأن بـــرنامج العمل، بما في ذلك موقف الصين، وذلك بفضل الجهود التي بذلها سفيرها الموقر. ويتطلب نزع السلاح تقـــديم مجموعـــة مؤتلفة من المبادرات المنسقة من مختلف البلدان يمكن أن تسفر عن تحقيق تقدم ملموس. وهذه المبادرة تتيح من ثم فرصة حقيقية لمؤتمر نزع السلاح لسد الثغرات المتبقية والتوصل في نهاية الأمر إلى تحقيق تقدم نحن في أمسّ الحاجة إليه.

وثمـــة مـــيزة أخرى تتسم بها هذه المبادرة وهي أنها ستسمح لمؤتمر نزع السلاح بمواصلة مساعيه بشكل مطرد. وما أقدره تماماً في هذه المبادرة هو هدفها المتمثل في أن يواصل المؤتمر عمله على الأقل طوال الدورات التي ستعقد في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

وبالإضافة إلى هذا التقييم الأساسي، أود أن أقدم ثلاثة اقتراحات متواضعة كمساهمة في المبادرة كي تنظر فيها جميع الوفود الحاضرة هنا.

أولاً، يتفهم وفد بلدي الفكرة العامة والفلسفة المتعلقتين بأسلوب عمل المؤتمر، كما تم التعبير عنهما في المبادرة. وتبدو هذه الفكرة واضحة في حد ذاتها إذا نظر إليها من زاوية تاريخ مؤتمر نزع السلاح الذي تفاوض بـــنجاح على صكوك نزع السلاح بتبني أسلوب عمل قائم على نقاط تقارب يوافق عليها الجميع. ويتمتع مؤتمر نـــزع الســـلاح، بهـــذه الطريقة، بالإمكانيات الكاملة لتعزيز السلم والأمن الدوليين واحترام مبدأ الأمن الكامل للجمـــيع. بيد أن بلـــورة هذه الفكرة في نص تتطلب دراسة متأنية منعاً لحدوث لبس لا لـــزوم له. وسأكـــون على استعداد لمساعدة السفراء الخمسة في صياغة هذا النص إذا كان هناك داع لذلك.

وثانياً، يعتقد وفد بلدي، فيما يتعلق بالولاية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أن تقرير المنسق الخاص الوارد في الوثيقة CD/1299، والولاية الواردة فيه، يمثلان النهج الواقعي الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة تتسم، بمثل هذه الأهمية ولا تزال توجد بصددها قضايا لم تحل، حسبما ذُكر في التقرير المشار إليه أعلاه. وينبغي النظر في ضوء ذلك إلى الصياغة التي تمت الموافقة عليها مرتين في عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٨.

وثالـــثاً، ومع أنني أقدر استدامة العمل الذي تتضمنه المبادرة، فإنني أدرك أيضاً أن المادة ٢٨ من النظام الداخلي في حاجة إلى تعديل من أجل تسوية هذه المسألة تسوية دائمة. ويؤيد وفد بلدي أساساً فكرة تعديل هذه المـــادة ليتيسر للمؤتمر مواصلة أعماله الموضوعية. بيد أنه بالنظر إلى الخلافات القائمة بين جميع الوفود بشأن هذه المســـألة، ربمـــا ينبغي تفادي إثقال القرار بالسعي إلى تعديل النظام الداخلي. ومع مراعاة الظروف الخاصة التي وضـــعت مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود لما يقرب من ست سنوات، من الأفضل في رأيي أن يذكر السفراء الخمسة فقط أن القرار بشأن برنامج العمل قد اتخذ في هذه المناسبة بالرغم من المادة ٢٨ من النظام الداخلي.

ومـــا يفهمـــة وفد بلدي هو أن هذه المبادرة لا تزال قابلة للتطور. وبناء على هذا الفهم، أود أن أؤكد دعمي الكامل وأن أعرب عن بالغ تقديري للسفراء الخمسة على ما بذلوه من جهود صادقة ودؤوبة للخروج من هـــذا الطريق المسدود. ودعوني أذكِّر جميع الحاضرين في هذه القاعة أن مواطني العالم أجمع يراقبوننا ويتوقون إلى العـــيش في بيـــئة دولية أكثر أمناً. وفي ضوء ذلك، يتحتم على المؤتمر اغتنام هذه الفرصة لتلبية رغباتهم الجماعية

باستئناف عمله المهم وبتعزيز السلم والأمن الدوليين. وختاماً، دعوني أعرب مرة أخرى ، سيدي الرئيس، عن ثقتي الكاملة بالاتجاه الذي اخترتموه لتوجيهنا في أداء مسؤولياتنا.

الرئـــيس: أشكر السفيرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة للمتحدث التالي الممثل الموقر لجمهورية كوريا، السفير تشانغ.

الســـيد تشانغ (جمهورية كوريا): السيد الرئيس، دعوني أغتنم فرصة إلقاء بياني الأول تحت رئاســـتكم لأهنئكم على توليكم مهام منصبكم في هذه المرحلة المهمة. وإنني على ثقة من أن قيادتكم وخبرتكم الواســـعة في محافل نزع السلاح ستوجهنا نحو تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر. وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيتعاون معكم تعاوناً كاملاً.

وأود أيضـــاً أن أعـــرب عن تقديري للسيد سرغاي أوردزونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والسيد إنريكي رومان-موري، نائب الأمين العام، ولجميع الأعضاء الآخرين الأكفاء في الأمانة على مساهمتهم في عملـــنا. وأملـــنا أن تستمر هذه الإدارة الكفؤة للمؤتمر من جانب الأمانة لمساعدة هذه الهيئة على إعادة تنشيط عملها.

ومنذ أن افتتح مؤتمر نزع السلاح دورته الأولى لهذا العام في كانون الثاني/يناير الماضي، استمعت بجدية وتقديـــر بالغين لجميع البيانات التي أدلى بها الزملاء الموقرون وغيرهم من المتحدثين الرفيعي المستوى. وقد عرض عليـــنا متحدثون مختلفون وجهات نظر مختلفة بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي تهمنا جميعاً. ورغم اختلاف وجهات نظرهم، فقد استطعت أن استشف عناصر مشتركة معينة في هذه البيانات. وهناك، في جملة أمور، اعتقاد مشـــترك عـــلى نطاق واسع مفاده أن بيئة الأمن في العالم تخضع لتغيرات رئيسية نتيجة للأحداث الأخيرة وأهمها الهجمـــات الإرهابـــية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر والاتفاقان المهمان اللذان أبرما بين الولايات المتحدة وروسيا لخفض الأسلحة النووية الهجومية ووضع إطار استراتيجي جديد للقرن الحادي والعشرين.

وثمة نقطة أخرى تتمثل، في ظل هذه الظروف، في إعادة تأكيد مبدأ تعدد الأطراف كمبدأ أساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار لا مصداقية بدونه. ويبدو أن الطريقة الصحيحة للتغلب على التحديات التي واجهناها منذ أيلـــول/سبتمبر الماضي هي في التضامن السياسي والائتلاف الدولي. وهذا ما يؤكده العزم الذي يتجلى في قرار الجمعـــية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٢٤ راء بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويجب أن تمضي الجهود المتعددة الأطراف جنباً إلى جنب مع الجهود الثنائية والإقليمية والمتعددة. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، شهدنا حدوث تقدم في النتائج المتواضعة التي أسفر عنها الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥، وفي موافقة قادة مجموعة الثمانية في ٢٧ حزيران/يونيه على بدء الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل ومنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين. وإننا نرحب بالتطور الذي حدث في مجال نزع السلاح بتوقيع روسيا والولايات المتحدة على معاهدة موسكو في أيار/مايو من هذا العام، وقد وجدنا ما يشجعنا أيضا في المحادثات الرفيعة المستوى الجارية بين الصين والولايات المتحدة لتعزيز العلاقات البناءة والتعاونية بين البلدين. ويحدو وفد بلدي الأمل في أن تفضي جميع هذه التطورات إلى تجديد القوة الدافعة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح، خاصة في إطار هذا المؤتمر.

وبالرغم من هذه الإشارات الإيجابية، لا يزال يتعين علينا تكييف مواقفنا إلى حد أكبر مع تطور بيئة الأمن في العالم. ومطلوب من مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، الخروج على وجه السرعة من المأزق الذي طال وجوده فيه، والشروع في أعماله الموضوعية بوعي متجدد لما يتسم به هذا العمل من إلحاح. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لكم ولأسلافكم في رئاسة المؤتمر وكذلك للممثلين على الجهود المضنية التي بذلتموها على مدى الأعوام الماضية لإخراج برنامج عمل المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه.

ونحن نمر الآن بمرحلة حاسمة تشتد فيها الحاجة إلى قيادة مماثلة وإرادة جماعية لحماية العالم من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأنتراكس والقنابل القذرة، التي تشكل خطراً حقيقياً عليه، والحد من خطر انتشار هذه الأسلحة إلى الدول التي تثير القلق فحسب، بل وكذلك إلى أطراف أخرى غير تابعة للدول. ولدينا هنا في مؤتمر نزع السلاح جدول أعمال كامل يتيح لنا التصدي لشواغلنا، بما في ذلك نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. ولدينا بالإضافة إلى ذلك أفضل الخيارات المتاحة في اقتراح أموريم، كما ورد في الوثيقة CD/1624، وهو اقتراح يمثل ذروة الأعمال الدؤوبة التي تم القيام بها لإعداد اتفاقات تتسم بالمرونة والغموض الاستراتيجي. ولذلك فإننا نؤيد اقتراح أموريم باعتباره الأساس الذي يمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. والمهمة المتبقية أمامنا هي مهمة التخلي عن هذه العقلية الصفرية الناتج والقيام بدلاً من ذلك بممارسة الإرادة السياسية وإبداء روح التوفيق ليتسنى لنا المضي قدماً بالعملية.

وقد انعكست هذه الجهود تماماً في الاقتراحات الواقعية العديدة التي قدمت بشأن برنامج العمل وفي الآراء الـــتي أبديت في معظم البيانات السابقة التي أدلى بها الزملاء الممثلون. كما أننا نؤيد الآراء التي أعرب عنها عدة سفراء حيث أكدوا على ضرورة تناول كل قضية على حدة وعدم ربطها بقضايا أخرى.

ولا شك في أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل الخطوة المنطقية القادمة التي ينبغي لنا اتخاذها باعتبارها مسألة ذات أولوية عليا ولا سيما بالنظر إلى الولاية التي سبق وأن اتفقنا عليها والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ وفي القرارات ذات الصلة للجمعـــية العامـــة للأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلدي تماماً ويشجع الجهود البناءة التي تبذل لتيسير بدء المفاوضات المـــتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، نقدر ورقة العمل الموضوعية التي أعدتهـــا جنوب أفريقيا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتي تم تعميمها في ٢٨ أيار/مايو في الوثيقة CD/1671. ونتقدم بالشكر إلى هولندا على استضافتها لاجتماع غير رسمي مفتوح العضوية في ٧ حزيران/يونيه.

ورغم الاختلافات في الآراء التي لا تزال قائمة بشأن ولاية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد ضاق حيز هذه الخلافات فيما يبدو وتزايد عدد البلدان التي بدأت تبدي إرادة سياسية في تسوية هذه القضية. ولذلك سنرحب بأية اقتراحات أو مبادرات يمكن أن تسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي أيضا بالاقتراح الأحدث الذي طرحته مجموعة السفراء الخمسة الموقرين. بيد أن التوصـــل إلى اتفاق نهائي بشأن برنامج العمل سيتطلب من جميع الدول الأعضاء إبداء مزيد من المرونة والحكمة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقرار السلم الدولي.

وقـــد كانـــت جمهورية كوريا وستظل، بحكم بيئتها الأمنية الجيوسياسية الفريدة ومخاطر أسلحة الدمار الشامل التي ظلت تهددها لمدة طويلة، ملتزمة بلا تحفظ بقضية نزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار. ومما يـــدل على التزامها الثابت هذا تصديقها على جميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أن بلـــدي يـــتخذ الآن الإجراءات المحلية المطلوبة على وجه السرعة للتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث إن اليابان عضو في عدة ترتيبات مهمة لمراقبة الصادرات، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة أستراليا، ومجموعة مورِّدي المواد النووية، فإننا نؤدي دورنا في تعزيز الجهود العالمية في مجـــال عـــدم الانتشـــار. وفي هذا الصدد، ندعم الجهود التي تواصل البلدان بذلها داخل وخارج نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف لاعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية بطريقة شفافة وبناءة، وسنستضيف مجموعة مورّدي المواد النووية التي ستجتمع بكامل هيئتها في كوريا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وبالإضافة

إلى ذلـــك، لم نكـــف عن العمل منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة، من أجل تعزيز مختلف تدابير مكافحة الإرهاب وذلك بالانضمام إلى الجهود العالمية التي تبذل لمكافحة الإرهاب.

الســـيد الرئـــيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للوفود التي عهدت إليَّ بعمل مهم هو القيام بدور المنسق الخاص بشأن استعراض جدول الأعمال. ومع أن تنسيق القضايا الإجرائية لا يمكن أن يحل محل الأعمال الموضوعية، فقد أجريت مشاورات ثنائية مفيدة ومشاورات مع مجموعات صغيرة بدعم كامل من الوفود. وآمـــل تقديم تقرير عن نتائج مشاوراتي بشأن استعراض جدول الأعمال خلال الشهور القليلة الأخيرة قبل نهاية آب/أغسطس.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة للمتحدث التالي الممثل الموقر لجنوب أفريقيا، السيد توم ماركرام.

السيد ماركرام (جنوب أفريقيا): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وسيواصل وفد بلدي بطبيعة الحال دعمكم بالكامل والتعاون المستمر معكم.

لقـــد طلبـــت الكلمة اليوم لكي أعبر عن تأييد جنوب أفريقيا لمبادرة الصين والاتحاد الروسي بشأن منع ســـباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهي المبادرة التي قدمت في شكل ورقة عمل في ٢٧ حزيران/يونيه. وتعتبر جنوب أفريقيا منع سباق التسلح قضية من القضايا ذات الأولوية في ميدان السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإننا نرحب بهذه المبادرة التي جاءت في حينها ونؤيد فحوى ورقة العمل ومحتواها. وقد أشير في الملاحظات التمهيدية عـــلى الورقـــة إلى أنه قد تقرر الامتناع عن إدخال تعديلات على أساس التعليقات والملاحظات التي أبديت في اجتماع الإحاطة الذي عقد في وقت سابق في البعثة الصينية. وكانت لدينا تعليقات محددة في هذه المناسبة، خاصة فيما يتعلق بالشروط المدرجة في الحكم الخاص ببدء النفاذ، وليتنا نستطيع تناولها بمزيد من التفصيل في إطار لجنة مخصصة.

لقـــد قدمـــت جـــنوب أفريقـــيا في ٢٣ أيار/مايو ورقة عمل حول النطاق المحتمل لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية وحول متطلبات هذه المعاهدة، وتم تعميم هذه الورقة بوصفها الوثيقة CD/1671. وكنت قد طلبت في رسالة وجهتها إلى أميننا العام تعميم إضافة لهذه الوثيقة نعرض فيها اقتراحنا في شكل رسم بياني. والأمل معقود على أن يساعد ذلك الوفود في تصور كيفية إدارة هذه العملية.

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة للمتحدث التالي ممثل ماليزيا الموقر، السيد رجا رضا.

السـيد رجا رضا (ماليزيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي، نيابة عن الوفد الماليزي، أن أهنئكم عـلى توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم أثناء فترة الرئاسة الألمانية. وأملنا أن يتمكن المؤتمر، بفضل كفاءتكم في إدارته وتوجيهه، من بدء أعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن.

وترحـب ماليـزيا بورقـة العمـل التي قدمها الوفد الصيني بالاشتراك مع وفد الاتحاد الروسي في ٢٧ حزيـران/يونيه ٢٠٠٢ بعنوان "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضـاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، والتي تم تعمـيمها في الوثـيقة CD/1679. وتؤيـد ماليزيا هذا الاقتراح الذي يهدف إلى منع وزع الأسلحة في الفضاء الخـارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال وضع صك ملزم قانونا كما ينبغي ضمان استعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

فالفضاء الخارجي تراث البشرية جمعاء. وينبغي استكشافه واستعماله للأغراض السلمية. ويجب أن يعود استغلال الفضاء بالنفع على البشرية.

إن استحداث واختبار نظم للأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال النظم الفضائية لأغراض عسكرية هي مسائل تثير قلقاً بالغاً لماليزيا. ونحن نرى أن تكثيف الأنشطة العسكرية بلا رادع يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا ينبغي ترك الفضاء الخارجي يتحول إلى ساحة للمواجهات العسكرية.

ورغم تعدد الاتفاقات القانونية القائمة بشأن الفضاء الخارجي، ومنها معاهدة عام ١٩٦٧ بشأن المبادئ الـناظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، فإن هذه الاتفاقات لا تكفي، خاصة في ظل الظروف الراهنة. وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا أن وجود صـك قانوني يحظر وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي ويمنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجـودة في الفضـاء الخـارجي هو وحده الكفيل بالقضاء على التهديد الناشئ عن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ومؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل للتفاوض على معاهدة كهذه باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح. ويعيد قرار الجمعية العامة ٢٣/٥٦ تأكيد الدور الأساسي الذي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح القيام به, بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وفي هـــذا الصدد، تؤيد ماليزيا التبكير في إنشاء لجنة مخصصة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخـــارجي. وقـــد نظـــر مؤتمر نزع السلاح في عدد من القضايا المهمة ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخـــارجي مـــن خلال اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي أنشأها المؤتمر من عام ١٩٨٥ إلى عـــام ١٩٩٤. بيد أن المؤتمر لم يتمكن منذ عام ١٩٩٥ من إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة بسبب عدم وجود اتفاق بشأن ولايتها.

وتـــود مالـــيزيا دعـــوة جميع الدول، وبخاصة تلك التي لديها قدرات متقدمة في مجال الفضاء الخارجي، للإســـهام بنشـــاط في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والامتناع عن اتخاذ إجراءات مخالفة لهذا الهدف وللمعاهدات القائمة ذات الصلة، وذلك في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة، فإن ماليزيا ترى أن عناصر التعاون والمساعدة للأغراض السلمية يجب أن تكون من بين سماتها البارزة. وكتدبير آخر من تدابير بناء الثقة، يقترح وقف اختبار جميع أنواع الأسلحة ووزع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتتـــيح ورقة العمل التي اشترك وفد الصين في تقديمها مع وفد الاتحاد الروسي مخططا بالغ الفائدة لبعض العناصر التي يمكن إدراجها في اتفاق قانوني دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونود توجيه الشـــكر لكـــلا الوفدين على مبادرتهما هذه التي ستسهم في جهودنا الرامية إلى وضع معاهدة تمنع وزع الأسلحة وســـباق التســـلح في الفضاء الخارجي. وينبغي الاعتراف بمفهوم الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة خالية من الأسلحة، وهو مفهوم تؤيده غالبية الدول، باعتباره مجالا يتسم بأهمية رئيسية على المستوى المتعدد الأطراف.

الرئيس: أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وبالرغم من أنه لم يعد هناك أي اسم على قائمة المتحدثين، فإنني أرى أن ممثل إيران الموقر يطلب الكلمة.

السيد سلطاني (جمهورية إيران الإسلامية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلـــدي لرئاستكم الكفؤة وعن أملنا في أن نتمكن، تحت رئاستكم، من بدء المناقشات الموضوعية وإعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح قريباً.

وفيما يتعلق بالمبادرة التي طرحها السفراء الخمسة الموقرون وقدمها صديقنا الموقر، السفير دمبري، أود في هـــذه المرحلة أن أعلق تعليقا أولياً عليها في انتظار الحصول على تعليمات من عاصمة بلدنا. لقد لاحظنا وجود بعض النقاط الإيجابية في الاقتراح ونعتقد أنه جدير بأن ينظر فيه بعناية فائقة. وكما أننا نعتبر المحاولة إيجابية جداً

لأنها تسعى إلى الخروج من حالة الجمود الراهنة في مؤتمر نزع السلاح، ونأمل في أن تعيد تنشيط هذه الهيئة مرة أخـــرى. ونعتبر المحاولة إيجابية لأنها تتجه نحو إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل التي أبداها عدد من الوفود بشأن الاقتراحات السابقة. ونأمل في أن نمضي قدماً بعملنا في الاتجاه الصحيح. وفي مرحلة لاحقة، سيكون وفد بلدي بطبيعة الحال في وضع يسمح له بإبـــداء تعليقاتـــه بالتفصيـــل إما مباشرة إلى مقدمي الاقتراح الموقرين أو هنا في المؤتمر ذاته.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وقد طلب ممثل بيلاروس الموقر الكلمة.

السيد مالفيتش (بـــيلاروس) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد لكـــم مرة أخرى دعم وفد بيلاروس لجهودكم في هذا الوقت العصيب الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم لهذا المحفل الموقر.

وبما أن وفد بلدي لم يتلق نص المبادرة التي طرحها السفراء الخمسة، فإنني لا أستطيع، مع الأسف، إبداء أي تعليق عليها في هذه المرحلة، باستثناء ما يلي: إن أية مبادرة تستهدف إخراجنا من هذا المأزق تستحق أعلى تقدير وأقصى اهتمام من جانب جميع المشتركين في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأبلغ المشتركين في المؤتمر بأنه من أجل ضمان امتثال بيلاروس لوثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعتمدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في الجلسة العامة ٣٠٨ التي عقدها محفل الأمن والتعاون التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قام رئيس جمهوريـــة بيلاروس في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بالتوقيع على مرسوم بشأن امتثال جمهورية بيلاروس للالتزامات الدولية النابعة عن وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينص هذا المرســـوم عـــلى الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه الوثيقة ويحدد إجراءات إعداد وتقديم المعلومات بشأن الأسلحة الـــنارية الخفيفة إلى الدول الأخرى الأطراف في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واعتماد هذا المرسوم سيمكن بيلاروس تماماً من الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة النارية الخفيفة وسيعطي مثالا آخر على السياسة المتسقة التي يتبعها بلدنا من أجل تعزيز الأمن الدولي والأوروبي من خلال الامتثال للتدابير المتخذة في مجال تحديد الأسلحة.

الرئيس: أشـــكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ يبدو أن هذا ليس هو الوضع وبذلك تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم.

وبما أنه ليس هناك أي متحدث آخر، أود أن أبدي بعض الملاحظات باسم الرئاسة. لقد أجرت الرئاسة الألمانية منذ جلستنا العامة الأخيرة التي عقدت في ٢٧ حزيران/يونيه عدة مشاورات هنا في جنيف وعلى مستوى الحكومات من أجل الاقتراب أكثر فأكثر من أرضية مشتركة بشأن ما يسمى "القضايا الأربع".

وأود أن أكـــرر في هذه المناسبة ما قلته في ملاحظاتي الافتتاحية في ٢٧ حزيران/يونيه. وهو أن ما نحتاج إلـــيه هو المزيد من الحركة في المواقف إذا كانت هناك بالفعل رغبة في التوصل إلى أرضية مشتركة. وأود كذلك تكرار ما قلته وهو أن الرئاسة الألمانية ستواصل هنا في جنيف وعلى المستوى الحكومي بذل كل ما في وسعها كي يعود مؤتمر نزع السلاح إلى مباشرة أعماله الموضوعية.

وفي هـــذا الصـــدد، في ملاحظـــاتي الافتتاحية في ٢٧ حزيران/يونيه كنت قد ناشدت أيضاً الوفود طرح آراء واقتراحات. وعلى هذا الأساس وبهذه الروح، وكذلك بصفتي رئيساً للمؤتمر، ودون اتخاذ أي موقف فيما يتعلق بالجوهر، فإنني أرحب بالمعلومات التي قدمها لنا السفير دمبري اليوم بشأن المبادرة التي اتخذها خمسة من زملائنا الموقرين.

وكما أكد السفير داير في البيان الذي أدلى به للتو، فقد اقترحت الرئاسة الألمانية لمؤتمر نزع السلاح إعادة الـــنظر في قضية الأسلحة الإشعاعية. وأود أن أضيف أنه بالنظر إلى فشل المساعي السابقة لاعتماد اتفاقية، فإن الرئاسة الألمانية لا تنوي استئناف المداولات على أساس مشروع مر عليه أكثر من ١٠ سنوات. إلا أننا نشعر مع ذلك بأن من المناسب أن يتصدى المؤتمر لهذه القضية المهمة.

وتحقـــيقاً لذلـــك، نقترح على المؤتمر النظر في ما إذا كانت هناك حاجة لمساعٍ إضافية للكشف عن أية ثغـــرات محتملة في الإطار القانوني الدولي، وسدها متى كان ذلك ضروريا وملائما. وتعتقد ألمانيا أن احتمالات وقوع هذه الأسلحة في أيادي جهات فاعلة غير تابعة للدولة يبرر إعادة طرح هذه القضية على هذا المحفل. وكنت قد أعلنت في البيان الذي أدليت به في ٢٧ حزيران/يونيه عن اعتزامي إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشـــأن هذه القضية. وأدعو الوفود المهتمة إلى إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية لمناقشة طريقة المضي قدما في تناول قضية الأسلحة الإشعاعية بعد جلستنا العامة القادمة التي ستعقد الأسبوع القادم يوم الخميس الموافق ٨ آب/أغسطس. وسأقوم مسبقاً بتعميم ورقة مناقشة عن طريق الأمانة.

هل هناك أي وفد يود أخذ الكلمة؟ يبدو أن هذا ليس هو الوضع. ونختتم بذلك أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥

- - - - -